2873 ر
E/A

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
0 3 MAR 1985
LIBRARY

التوزيع: عـــام
E/ECWA/XI/5
١ آذار/مارس ١٩٨٤
الاصل: بالانكليزيـة

الأمم المتحـدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آســـيا

الدورة الحادية عشـرة
٢٢-٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤
بغداد، العـراق

البند ٦ (ب) من جدول الاعمال المؤقـت

تقرير عن نشاطات اللجنـــة
متابعة القرارات الصادرة عن اللجنـــة

مذكرة من الامين التنفيـــذى

84-0181

المحتويـــــات

صفحـــة

مقدمـــــة ١

١- قرار اللجنة رقم ١١٩ (د-١٠) ٢

٢- قرار اللجنة رقم ١١٥ (د-١٠) ٤

٣- قرار اللجنة رقم ١١٧ (د-١٠) ٦

٤- قرار اللجنة رقم ١١٨ (د-١٠) ١٥

٥- قرار اللجنة رقم ١٢٣ (د-١٠) ٢١

مقدمـــــــة

قامت الأمانة التنفيذية خلال ١٩٨٢-١٩٨٣ باتخاذ عدد من التدابير لتنفيذ القرارات المعتمدة من قبل اللجنة في دورتها العاشرة وفي دوراتها السابقة. وتعرض هذه الورقة خلاصة بالنشاطات التي جرى القيام بها عملا بأحكام تلك القرارات التي لا ترد تحت بند آخر من بنود جدول الأعمال كما تورد بعض ملاحظات من الأمانة التنفيذيـــة بصددها وهي : القرار رقم ١١٩ (د-١٠) بشأن هيكل رسم السياسة العامة للجنـة؛ والقرار رقم ١١٥ (د-١٠) بشأن برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ؛ والقرار رقم ١١٧ (د-١٠) بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالـزلازل فـي الجمهورية العربية اليمنية؛ والقرار رقم ١١٨ (د-١٠) بشأن برنامج العمل لصالح أقـل البلدان نموا؛ والقرار رقم ١٢٣ (د-١٠) بشأن الدراسة العامة للأوضاع والامكانـات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني .

"١" قرار اللجنة ١١٩ (د-١٠) بشأن هيكل رسم السياسة العامة للجنة

١- في قرارها ١١٩ (د-١٠) بشأن هيكل رسم السياسة العامة للجنة، الصادر في الدورة العاشرة، كانت الاكوا قد قررت عقد اجتماع على مستوى الخبراء قبيل انعقاد الاجتماع الوزارى مباشرة، فقد نص القرار على ما يلي :

"تقرر ان ينعقد قبيل الاجتماع الوزارى مباشرة اجتماع على مستوى الخبراء لمناقشة بنود جدول الأعمال كافة ورفع توصياته الى الاجتماع الوزارى بشكلها النهائي".

٢- في اطار جهودها لتنفيذ ما سبق، واجهت الأمانة التنفيذية كثيرا من العقبات والتعقيدات الادارية المتعلقة بتعريف الاجتماع الوزارى وبموعد افتتاحه رسميا، وبخاصة في ضوء ما هو منتظر من تواجد ممثل رفيع المستوى من البلد المضيف في هذا الافتتاح.

٣- طلبت الأمانة التنفيذية مشورة في هذه المسألة من جانب مكتب تنسيق خدمات الأمانة العامة التابع لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولكن المشورة التي تلقتها لم تكن كافية لحل المشكلات التي واجهتها.

٤- من هنا تقترح اللجنة تعديل قرارها ١١٩ (د-١٠) لاستبعاد فقرته الثانية وبحيث يعود الاجتماع الوزارى السنوى على ما كان عليه في الماضي.

٥- وعليه يصبح القرار المعدل على النحو التالي :

١١٩ (د-١٠) هيكل رسم السياسة العامة للجنة

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا،

اذ تستذكر قرارها رقم ١١٤ (د-٩) بانشاء اللجنة الدائمة للبرنامج وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٢/٦٤ باعتماد ذلك القرار،

واذ تحيط علما بتقرير الأمين التنفيذى (E/ECWA/161) وبخاصة الفقرات ١٣ - ١٦ منه،

١- تؤكد على البلدان الأعضاء أن يكون تمثيلها في الدورات السنوية على المستوى الوزارى؛

٢- تقـرر بقصد ترشيد عمل اللجنة ،ان تجتمع اللجنة الدائمة للبرنامج قبل انعقاد الدورات السنوية مباشرة وترفع تقاريرها بالصورة المناسبة حول قضايا البرنامج الواقعة ضمن اختصاصاتها ،الى المؤتمر الوزارى الذى يعقد اجتماعاته بعدها ؛

٣- تطلـب الى الأمين التنفيذى أن يدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورات المقبلة بندا خاصا حول موضوع أو قضية معينة ذات أولوية تواجهها بلدان المنطقة.

٢- قرار اللجنة رقم ١١٥ (د-١٠) بشأن برنامج العمل والاولويات للفتـــرة ١٩٨٤-١٩٨٥

في الفقرة الثالثة من منطوق القرار ١١٥ (د-١٠) ، تطلب اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى الامين التنفيذى ان يقدم تقريرا الى اللجنة في دورتها الحادية عشرة بشـــأن المقررات التي تتخذها الاجهزة التشريعية للامم المتحدة فيما يتعلق ببرنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥.

وقد عرض برنامج عمل اللجنة واولوياتها للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ على لجنة البرنامـــج والتنسيق للامم المتحدة في دورتها الثالثة والعشرين المعقودة في آب/اغسطس - ايلول/سبتمبر ١٩٨٣.

وفي استعراض لجنة البرنامج والتنسيق لبرنامج عمل اللجنة واولوياتها للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥، اثنى بعض اعضاء لجنة البرنامج والتنسيق على اسلوب عرض برنامج عمل الاكوا واعادة توزيـــع مواردها وترتيب اولوياتها وتحديد الانشطة التي فات أوانها او ذات المنفعة الحدية او عديمة الجدوى. الا انهم اعربوا عن قلقهم ازاء ارتفاع معدل الشواغر في الوظائف الفنية وهو أمـــر من شأنه ان يعطل تنفيذ برنامج عمل اللجنة. وضمن المسائل الاخرى التي اثارت اهتمام لجنة البرنامج والتنسيق ارتفاع معدل التضخم في الميزانية البرنامجية وتنسيق الانشطـــة بين الاكوا والمقر واسناد المقر صلاحيات مركزية الى اللجنة بشأن بعض الانشطة.

واحيطت لجنة البرنامج والتنسيق علما بانشاء اللجنة الدائمة للبرنامج وعملها في الاكوا وباتفاقات التنسيق بين الاكوا وهيئات الامم المتحدة الاخرى والمنظمات الاقليمية وبحملـــة الاستخدام والتوظيف الجديدة وبالاوضاع الصعبة التي واجهتها الاكوا في بيروت وفي انتقالها الى بغـــداد.

وفي معرض مناقشتها لبرامج اللجنة برنامجا اثر برنامج، اثارت لجنة البرنامج والتنسيق تساؤلات بصدد العلاقة ما بين الاكوا ولجنة الشرق الادنى المعنية بالسياسة الاقتصاديـــة والاجتماعية المنبثقة عن منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، وذلك فيما يتعلق ببرنامج الزراعة، نظرا الى ان اللجنة لاحظت ان معظم النواتج تحال الى تلك الهيئة. وفيما يتعلق ببرنامـــج المستوطنات البشرية، اثارت اللجنة تساؤلات بصدد العنصر البرنامجي ١/١ والعنصـــر البرنامجي ٢/٢؛ واما فيما يتعلق بالتنمية الصناعية، فقد ابدت اللجنة قلقا ازاء ايلاء اهتمام زائد الى الصناعات الثقيلة، وفي مجال القوى العاملة والادارة، احاطت اللجنة علما بنقـــل هذا البرنامج الى قسم السكان؛ وبصدد برنامجي الموارد الطبيعية والعامة ابدت اللجنـــة قلقها ازاء تخطيط معظم النواتج لعام ١٩٨٥؛ وفي ميدان العلم والتكنولوجيا، كانت الاولوية المخصصة للعنصر البرنامجي ١/٥ وضعف ناتجه مبعث قلق لبعض اعضاء اللجنـــة.

وما ان فرغت لجنة البرنامج والتنسيق من مناقشاتها حتى رفعت الى الجمعية العامة توصيتها بالموافقة على برنامج عمل الاكوا واولوياتها لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥.

وفي استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة للاكوا لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥، لاحظت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ان ميزانية الاكوا أعلى مما كانت عليه في فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ بنسبة مئوية قدرها ٥١٫٦ في المائة وان معدل التضخم الذى يقدر بنسبة ٣٦ في المائة عال جدا وان نسبة الشواغر التي تقدر باكثر من ٢٧ في المائة من الميزانية المقترحة قد ازدادت عن فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ بنسبة ٢ في المائة.

الا ان اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية احيطت علما بأن معدل النمو الحقيقي قد حسب بواقع ٣٫٨ في المائة فوق القيمة المعاد تقديرها.

واوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على اثر مناقشاتها باحداث خفض في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ من مبلغ ٢٩ ٥٨٤ ٥٠٠ دولار الى ٢٧ ٠٧٩ ٨٠٠ دولار، اى بنقص قدره ٢ ٥٠٤ ٧٠٠ دولار، وذلك بزيادة عامل احلال الموظفين من ٥ الى ١٣ في المائة وتقليل عدد موظفي الخدمات العامة الدوليين المسموح به وبعدم الموافقة على احداث وظيفة فنية من مرتبة ف - ٤ في وحدة المعالجة الالكترونية للبيانات. وفيما يتعلق بهذه الوظيفة، اوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، في ضوء المعدل العالي للشواغر في الوظائف، بتوفير الاموال المطلوبة لوحدة المعالجة الالكترونية للبيانات، اى لوظيفتي ف - ٤ و ف - ٣، عن طريق نقل وظيفة ف - ٤ من جهة اخرى واستخدام احدى الوظائف الشاغرة من فئة ف - ٣.

ووافقت الجمعية العامة على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية. وبذا تتضمن الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ وظيفة ف - ٤ لبرنامج التنمية الصناعية ووظيفة ف - ٤ ووظيفة محلية لبرنامج السكان. ويتألف مجموع الموارد البشرية المصنفة حسب الوظائف والتي اعتمدتها الجمعية العامة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ تحت الباب الرابع من الميزانية العادية، من ١٠٦ وظيفة فنية و ٢٠٧ وظائف محلية.

٣ ' قرار اللجنة رقم ١١٧ (د-٠١) حول المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالزلازل فى الجمهورية العربية اليمنية

١- فى قرارها ١١٧ (د-٠١) المؤرخ فى ١١ أيار/مايو ١٩٨٣ ، ناشدت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة ،وكذلك المنظمات والمؤسسات وصناديق التمويل الدولية والاقليمية والوطنية المساهمة بسخاء في توفير الدعم المالي والفني اللازم لتنفيذ برنامج التعمير والاصلاح فى المناطق المتضررة بالزلازل في الجمهورية العربية اليمنية ، وحثت اللجنة الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا على مواصلة المساهمة ، في متابعة تنفيذ برنامج التعمير والاصلاح في حدود امكاناتها ومواردها . وطلبت الى الامين التنفيذى متابعة تنفيذ قرارها المذكور وتقديم تقرير عن ذلك الى الدورة الحادية عشرة للجنة . ويهدف التقرير التالي الى عرض ما تم بشأن تنفيذ القرار المشار اليه ، وذلك فى ضوء اعمال المتابعة التى قامت بها الامانة التنفيذية للجنة .

٢- وقد قامت اللجنة باعمال المتابعة مرتين ، اولاهما فى منتصف عام ١٩٨٣ ، والثانية في شباط/فبراير ١٩٨٤ .

(أ) وقد كانت الصورة قاتمة اثناء المتابعة الاولى اى بعد حوالي سبعة اشهر من وقوع الكارثة ، حيث لم يكن متاحا اكثر من حوالى ٣٠ فى المائة من التكاليف اللازمة لاعمار المساكن المهدمة التى يمكن اعادة بنائها عن طريق المناقصات ، ناهيك عن مجموع المساكن الاخرى المهدمة كليا فى القرى الصغيرة المتناثرة ، والمساكن المهدمة جزئيا ، وكذلك المرافق الاخرى من آبار ومدارس وجوامع ومراكز الرعاية الصحية وغيرها . وكان الامل حينذاك يتركز على انتظار ما يقرره مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى كان متوقعا انعقاده خلال شهر آب/اغسطس ١٩٨٣ .

(ب) أما اثناء المتابعة الثانية فمن الواضح ان الوضع قد تحسن بما لا يقاس، فقد صدرت قرارات مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهبات تغطي بقية احتياجات اعادة بناء المساكن التي تقرر اعادة بنائها عن طريق المناقصات ، وتبقى فائضا للمساكن المهدمة كليا وجزئيا ، وكذلك بقروض ستكون كافية لتغطية بقية احتياجات المساكن المهدمة كليا او جزئيا . وستكون هذه القروض متاحة للمرحلة التى ستلي المرحلة الحالية التى تركز على بناء المساكن فى التجمعات السكانية الاكبر حجما والاكثر تضررا .

٣- وفيما يلي استعراض نتائج كل من المتابعة الاولى والثانيـــة .

أولا - المتابعة الاولى - منتصف عـــام ١٩٨٣

٤- تستعرض اعمال المتابعة تقديرا للمساهمات النقدية التى وصلت من الجهات المتبرعة حتى منتصف عام ١٩٨٣ ، وتقديرا للموارد الضريبية الجديدة المخصصة للتعمير بموجب القانون ١٥ لسنة ١٩٨٣ ، ومقارنة لمجموع الموارد المتاحة من هذين المصدريـــن مع متطلبات برنامج اعادة التعمير . كذلك تستعرض هذه المتابعة ملخصا لمشروعي الدعـــم اللذين سوف يمولهما كل من البنك الدولى وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وتعرض الاجراءات المتخذة وخطة العمل المرحلية المتعلقة بتنفيذ البرنامـــج .

ألف - المساهمات النقديـــــة

٥- علاوة على التبرعات العينية المقدمة فى مرحلة الاغاثة ، والمساعدات الواردة على صورة مشروعات دعم ومشروعات انمائية متفرقة ، تلقت اليمن تبرعات نقدية حصرت كلها فى قائمة واحدة لدى المكتب التنفيذى للاعمار . وقد وردت هذه التبرعات بمبالغ كبيرة وصغيرة ، وبعملات مختلفة ، ومن جهات حكومية وشعبية ، كما جاءت احيانا على شكل دفعات متواترة من جهة واحـــدة .

٦- وقد عملت الامانة التنفيذية للاكوا على تبويب وتلخيص التبرعات النقدية فجاءت النتائج كما يلـــي :

(أ) يقدر مجموع المبالغ النقدية الواردة حتى منتصف عام ١٩٨٣ بنحـــو ١٨٤ مليون ريال يمني تعادل حوالي ٤٠ر٤ مليون دولار . ولا يدخل في هذا المبلـغ ما تتوقعه اليمن من مساعدات من المتوقع ان تأتي من مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؛

(ب) ورد القسم الاعظم من التبرعات النقدية من المملكة العربية السعودية التـــى وصلت مساهمتها الى ٩ر٧١ بالمائة من مجموع التبرعات ، تليها قطر بنسبة ٩ر١٣ بالمائـــة من مجموع التبرعات .

٧- ويبين الجدول التالي ملخص التبرعات السالفة الذكـــر.

ملخص التبرعات لمنكوبي الزلازل حتى أيار/مايو ١٩٨٣

الجهة المتبرعـــة	مليون ريال	القيمة بملايين الدولارات	النسـبة
المملكة العربية السعودية	١٣٢ر٣	٢٩ر١	٧١ر٩
قطـــر	٢٥ر٦	٥ر٦	١٣ر٩
مغتربون وافـراد	١٩ر٠	٤ر٢	١٠ر٣
جهات اخـرى	٧ر١	٥ر١	٣ر٩
المجمـوع	١٨٤ر٠	٤٠ر٤	١٠٠

٨- والملاحظ ان القسم الاكبر من تبرعات الافراد والمغتربين ورد عن طريق السفارة اليمنية في الكويت، ويقدر هذا المبلغ بحوالي ١٣ر٢ مليون ريال يمني، اى حوالى ٦٩ر١ في المائة من اصل مجموع تبرعات المغتربين او حوالي ٧ر٢ بالمائة من مجموع التبرعـات النقديـة.

باء - تقدير الموارد الضريبية المخصصة للتعميـر

٩- اصدرت الحكومة قانونا برقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ فرضت بموجبه رسوما اضافية لصالح منكوبي الزلازل، اهمها اضافة ١ في المائة على الواردات، و ٢ في المائة من الضريبة على القات، و ١ في المائة من ضريبة الارباح التجارية والصناعية، بالاضافة الى مبالـغ محدودة تفرض على اصدار جوازات السفر والبطاقات العائلية والشخصية ورخص قيادة السيارات وتذاكر الطيران ورخص البناء وتصاريح العمل والتسجيل التجارى ورخص مزاولة العمل الصادرة من البلديـات.

١٠- وقد أجرت الامانة التنفيذية للاكوا تقديرا مبدئيا لحصيلة هذه الموارد بالاستناد الى البيانات الواردة في كتاب الاحصاء السنوى للعام ١٩٨٢ (حيث توفرت معطيات كافية بالنسبة لجميع التقديرات باستثناء رخص القيادة والتسجيل التجارى ورخص مزاولة العمل الصادرة من البلديات ومن ثم قدرت تقديرا جزافيا) . وتبين من نتيجة التقديرات ان حصيلة هذه الرسوم الاضافية لمدة سنتين (١٩٨٣ و ١٩٨٤) يمكن ان تصل الى ١٧٣ مليون ريال، منها حوالى ١٥٥ مليون ريال من الرسوم الاضافية على الواردات (٨٩٫٦ فى المائة) وحوالى ٧٫٢ مليون ريال من الضريبة الاضافية على القات (٤٫٢ في المائة) و ٣٫١ مليون ريال من الضريبة الاضافية على الارباح (١٫٨ فى المائة) أما الباقى (ونسبته حوالى ٤٫٤ فى المائة) فمن الرسوم الاخرى .

١١- ويلخص الجدول التالي هذه التقديرات (بملايين الريالات)

نوع الرسم	الحصيلة المقدرة لسنتين
١ في المائة من ضريبة الواردات	١٥٥٫٠
٢ في المائة من ضريبة القات	٧٫٢
١ في المائة من ضريبة الأرباح	٣٫١
رسوم اخرى	٧٫٧
المجموع	١٧٣٫٠

جيم - مجموع الموارد النقدية المتاحة

١٢- استنادا الى ما تقدم، يمكن ان يتاح للدولة حتى أواسط عام ١٩٨٥ حوالي ٣٦٠ مليون ريال، منها ١٨٥ مليون ريال تقريبا من التبرعات و١٧٥ مليون من الرسوم الاضافية. علما بانه توافرت لدى المكتب التنفيذى في منتصف عام ١٩٨٣ مبالغ نقدية تقدر بنحو ٢٨٠ مليون ريال .

١٣- الا ان هذه المبالغ تعتبر ضئيلة بالتأكيد اذا ما قيست بحجم ما اقترحه برنامج الاعمار المعد من قبل البعثة المشتركة (٢٫٨ مليار ريال) .

١٤- من هنا قد يبدو من الضروري اللجوء الى الاقتراض الخارجي والداخلي لتمويل عمليات التعمير ، ومن ثم الاقراض والسداد من المستفيدين ، بحيث يقوم صندوق مالي دوار يمارس نشاطه على امتداد فترة التعمير. كما يبدو انه لا بد من تمديد فترة التعمير بأطول مما اقترحه البرنامج ، وبخاصة في ضوء المدة الطويلة اللازمة لسداد القروض من جانب المستفيدين ومن ثم اعادة توزيعها . هذا ومن المتوقع ان يخصص مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمنكوبي الزلازل معونات مالية جديدة خلال شهر آب/اغسطس ١٩٨٣.

دال- مشروعا البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي

١٥- تقدمت هاتان المنظمتان بمشروعي دعم يمكن ان ينظر اليهما على اساس انهما عمليا مشروع واحد فكلاهما متعلق بوحدات الارشاد ، وسوف ينفذ مشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي من قبل البنك الدولي مما يضيف مبلغ ٥٠٠ ألف دولار الى اعتمادات مشروع البنك الدولي المقدرة بمبلغ ١٫٥ مليون دولار. بحيث يشكلان مشروعا واحدا بكلفة مليوني دولار. ويتضمن مشروع البرنامج الانمائي تخصيص ٤٧٥ الف دولار لمدة سنة ونصف لصالح عقد من الباطن يقضي باتاحة خدمات ستة خبراء على اساس اجمالي قوامه ٣٦ رجل/شهر (مهندس مدني ، مهندس معماري ، مهندس ميكانيك وكهرباء ، مساح ، مخطط مدن ، مهندس اعمال صحية) اما باقي المبلغ فلشراء سيارتين ونثريات اخرى.

١٦- اما مشروع البنك الدولي فيتضمن اقامة عشرين مبنى باسلوب نمطي مقاوم للزلازل بهدف ارشاد القرى المجاورة في المناطق التي لم تشملها الخطة المذكورة ، وكذلك تكوين ست فرق ارشاد يتكون كل منها من مهندس ومعلم بناء واثنين من المساعدين الفنيين وممثل عن البنك التعاوني الزراعي لتقديم القروض. وتقضي مهمة هذه الفرق بالاشراف على تنفيذ المباني العشرين المشار اليها ، وتحديد مدى الاضرار في المباني المتصدعة ، والاشراف على تنفيذ الاصلاحات او انشاءات المباني الجديدة.

١٧- ويتضمن المشروع انشاء وحدة مركزية تكون نواة لوحدة الارشاد في المكتب التنفيذي وتشمل وظائف: مدير فني ومساعد اداري ،ومسؤول مواد ارشادية واعلامية ، ومحاسب ، وفني فيديو ، وسكرتير ، كما تشمل من التجهيزات تسع سيارات وثمانية اجهزة فيديو.

هاء - خطة العمل المرحلية

١٨- اهتم المكتب التنفيذى بقضية تعمير المساكن ،ولم يدخل بعد في اى مجال لاعادة بناء المرافق العامة او اقامة مشروعات جديدة للهياكل الاساسية والخدمات في المناطق المنكوبة.

١٩- نظرا لاتساع منطقة الدمار، وتأثر القرى المتضررة وكون العدد الاكبر منها يحتوى على عدد قليل من المساكن ، فقد تم التركيز على التجمعات السكانية التى تحتوى على عدد كبير نسبيا من المساكن المهدمة لكي تجرى فيها عمليات التعمير باسلوب المناقصات. على ان يتم الاختيار وفق معيارين هما :

(أ) ان تحتوى القرية على ٢٥ منزلا فأكثر؛

(ب) ان يكون الدمار فيها قد شمل ٧٥ فى المائة من المنازل فأكثر.

٢٠- وهكذا تم حصر ١٢٤ تجمعا سكانيا ، فيها حوالي ١٣ الفا من المساكن المهدمة كليا . ومن الناحية العملية قامت الامانة التنفيذية للاكوا بتجميع وتبويب للبيانات المتناثرة المتعلقة بالتجمعات التى تنطبق عليها عطاءات التعمير فتبين ان هناك فى الاصل ٩٣٢٥ منزلا مهدما كليا و ٩٢٤٢ منزلا متصدعا بمجموع قدره ١٨٥٦٧ منزلا ، ويبدو انه تقرر اعتبار عدد من المنازل المتصدعة فى هذه التجمعات (ربما اربعة آلاف منها) اقرب الى المتهدمة ، وبذلك وصل عدد المساكن المهدمة كليا الى حوالى ١٣ الفا . ونقص عدد المساكن المعتبرة متصدعة الى حوالى ٥ر٥ الف مسكن . وكان تقرير البعثة المشتركة قد اشار الى ان عدد المساكن المهدمة كليا فى جميع المناطق المتضررة يبلغ ١٥ الف مسكن فى حين يبلغ عدد المهدم جزئيا حوالي ٢٧ الف مسكن . لكن تبين ان الصورة معكوسة تقريبا ، ذلك لأن بعض ما اعتبر مهدما جزئيا من المساكن يكاد يكون مهدما بالكامل . وبالتالي يرتفع عدد المساكن المهدمة كليا في جميع المناطق المتضررة الى ٢٥ الف مسكن . ويبقى معتبرا من المهدم جزئيا حوالي ١٧ الف مسكن . وبهذا ايضا يكون عدد المساكن المهدمة كليا في القرى التي اختيرت حوالي نصف المساكن المهدمة تماما في منطقة دمار بأسرها .

٢١- ولتنفيذ عمليات التعمير فى هذه القرى باسرع وقت ممكن ، تم تقسيم اجمالى المنطقة المتضررة الى ٨٠ موقعا ، منها ١٤ موقعا تقع فيها القرى التى تنطبق عليها الشروط.

٢٢- وبعد ذلك تقرر طرح المواقع التي تنطبق عليها الشروط في مناقصات فيما يعمل المكتب على دراسة مسبقة لاهلية المقاولين وجدارتهم. ومن الجدير بالذكر انه سيكون من شروط المناقصة استخدام ٦٠ في المائة من القوى العاملة المحلية، وبالتالي فان الدفع سيكون بالريال اليمني في حدود ٤٠ في المائة من مجموع التكاليف.

٢٣- وتعديلا لما اقترحه برنامج اعادة التعمير من البدائل للمساكن الجديدة، تقرر ان يتألف المسكن من ثلاث غرف وحمام ومطبخ، تقام على ٥٠ مترا مربعا. وتبلغ الكلفة التقديرية للمسكن حوالى ٧٠ الف ريال مما يجعل التكلفة الكلية للمناقصات في المناطق المختارة تصل الى حوالي ٩٠٠ مليون ريال يتوفر منها حاليا حوالي ٢٨٠ مليون ريال أو حوالي ٣١ فى المائة.

٢٤- من المقرر ان يكون قد تم فتح جميع المناقصات بحلول تشرين الاول /اكتوبر من عام ١٩٨٣، وفى ضوئها يمكن معرفة القيمة الدقيقة والنهائية لكلفة المسكن الواحد. وبالتالي يمكن تخصيص نفس المبلغ للمسكن الواحد خارج اطار المناقصات.

٢٥- وتقدر تكاليف بقية المساكن المهدمة كليا ايضا بما يتراوح بين ٩٠٠ مليون و١٠٠٠ مليون ريال، بينما يحتاج الترميم الى حوالي ٤٠٠ مليون ريال، وتحتاج الخدمات والمرافق الى ما يتراوح بين ٤٠٠-٦٠٠ مليون ريال وبذلك يقدر مجموع التكاليف بحوالي ٢٨٠٠ مليون ريال.

٢٦- يتم حاليا اجراء مسح طوبوغرافى للمناطق المنكوبة اعدادا للشروط الفنية للمناقصة، ومن الناحية المكتبية فان اغلبية الشروط قد تم وضعها، وما التأخر الحاصل حتى ذلك الحين الا بسبب تأخر نتائج هذا المسح.

واو - خاتمة

٢٧- يلاحظ مما تقدم ان الاعباء التى تواجهها الجمهورية العربية اليمنية فى اعادة الاعمار ستكون اضخم بكثير مما تستطيع البلاد تحمله، وان الدعم الدولى ما يزال مطلوبا، بشكل اقوى واكثف مما تم حتى الآن، وانه لمن المهم للغاية الا تخف موجة تذكير المجتمع الدولى بمسؤولياته تجاه التخفيف من عواقب هذه الكارثة بحيث لا يترك احد اقل البلدان نموا فى المنطقة يواجه وحده آثار الكارثة الى فترة يطول أمدها وتستهلك منه جزءا كبيرا من دخله مما يجعل من العسير عليه تحسين ظروف المعيشة لمواطنيه او احراز تقدم ملموس فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا- المتابعة الثانية - شباط/فبراير ١٩٨٤

٢٨- تحسنت الصورة الى حد كبير عما كانت عليه اثناء المتابعة الاولى (ايار/مايو ١٩٨٣) . فقد تم فتح المظاريف وتحليل المناقصات لاربعة عشر موقعا اختيرت - للبناء عن طريق المقاولين .

٢٩- وفي الواقع قامت اليمن بتحليل عشر مناقصات - لعشرة مواقع، وحللت العروض الباقية من قبل الجانب السعودي ، الذي قدم هبة قدرها ٢٥٠ مليون ريال سعودي ، تكفي لبناء ٤٠٠٠ مسكن بمسوءولية كاملة ، مضافا اليها المدارس والمرافق . وقد حددت هذه المواقع الاربعة وهي : ذمار ومعبر ورصابة وضوران .

٣٠- وقد صدر قرار مجلس التعاون الخليجي المنتظر ، وقدمت لليمن هبة مقدارها ٤٣ مليون دولار وزعت كما يلي :

المملكة العربية السعودية	١٥ مليون دولار
الكويت	١٠ مليون دولار
الامارات العربية المتحدة	٨ مليون دولار
قطر	٥ مليون دولار
عمان	٥ مليون دولار
المجموع	٤٣ مليون دولار

٣١- كما قدم مجلس التعاون الخليجي قروضا بقيمة ١٤٥ مليون دولار بشروط صناديق التنمية للدول النفطية . ولا يتوقع ان تستخدم هذه القروض في الوقت الحاضر نظرا لأن الهبات والموارد النهائية الاخرى ستكفي للمرحلة التنفيذية الحالية .

٣٢- وردت هبات من المواطنين العرب كما يلي :

المواطنون السعوديون	٧٥ مليون ريال سعودي
المواطنون الكويتيون	٤٫٥ مليون دينار كويتي
مواطنو ابو ظبي	١٠ مليون درهم (تصرف عن طريق صندوق ابوظبي
مواطنو قطر	٤ مليون دولار امريكي

٣٣- وردت هبات من البلدان غير العربية كما يلـــى :

السوق الاوروبية وهولنـــدا	١٠ مليون جلـــدر
المانيا الغربيـــــة	١٠ مليون مـــارك
الولايات المتحدة الامريكية	٣ مليون دولار

يضاف الى ذلك مبالغ مخصصة من قبل كل من الحكومة الهولندية : مبلغ ٥ مليون جلدر لترميم المستشفى المركزى بذمار ، وجمهورية المانيا الاتحادية : مبلغ ٥ مليون مارك لميـــاه الريف . كذلك تكفل البنك الاسلامى للتنمية ببناء عدد من المدارس فى المنطقـــــــة . وقد تقدمت بعض الدول الصديقة بهبات عينية منها البلدان الاشتراكية ، ومن ضمنها الاتحاد السوفييتى ، حيث قدمت كميات من الحديد والاخشاب ، ومنها اليابان التى قدمت ٣٠ الف طن من الحديد لاغراض التعمير . كما قدمت الهند بعض المساعدات الفنيـــة .

٣٤- وردت معونة من صندوق الانماء للامم المتحدة بمبلغ ٢ مليون دولار . كما قدمت خدمات صحية اولية من قبل اليونسيف .

٣٥- يقدر مجموع المعونات النقدية مقومة بالريال اليمني بنحو ٨٥٠ مليون ريال يمني ، اذا اضيفت اليها القروض تصبح حوالي ١ر٦ مليار ريـــال .

٣٦- تتوفر لدى البنك المركزى بتاريخه حوالى ٤٠٠ مليون ريال حصيلة التبرعات السابقة وحصيلة الضرائب المخصصة للزلازل . (وقد تبين ان حصيلة الضرائب ستكون حوالي ١٠٠ مليون ريال لكل سنة اى ٢٠٠ مليون خلال السنتين) .

٣٧- وبذلك يتوفر لدى الدولة حوالى ١ر٢٥ مليار من الموارد النهائية ، وحوالـــى ٧٥ر. مليار من القـــروض.

٣٨- تقرر نهائيا تنفيذ (٩ر٦) الف مسكن فقط عن طريق المناقصات ، يضاف اليها كحد اقصى (٣٠٠٠) اخرى ، مما يجعل العدد الاقصى (١٢ر٦) الف مسكن .

٣٩- بلغت التكلفة الوسيطة للمسكن الواحد ٨٠ الف ريال ، ويتضمن ذلك الياجور - والتمديدات الصحية والدهان والكهرباء وشباك حماية النوافـــذ .

٤٠- تقدمت بالعروض ١٣٦ شركة ، وقامت بالتقييم لجنة من ١٦ مهندسا اختاروا ثلاثة عروض لكل من المواقع الاربعة عشر ، عدا موقعين لم يكن فيهما الا خيار واحد .

٤١- تبقى بعد ذلك مشكلة الترميم ، ويبدو ان هذه المشكلة صعبة لم توجد لها - بعد الحلول الناجعـــة .

٤٢- كذلك يبدو ان مشروعي البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائى ، يمران بمرحلة تعثر ، وليس من الواضح ماذا سيتم بشأنهمـــا .

٤ قرار اللجنة رقم ١١٨ (د-١٠) بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا

١- عملا بأحكام برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا الذى أقره مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذى انعقد في باريس من ١ الى ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨١، والذى اعتمدته الجمعية العامة بقرارها رقم ٣٦/١٩٤ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١، أقرت الاكوا القرار رقم ١١٨ (د-١٠) الذى يدعو الى عدد من الاجراءات لدعم برنامج العمل الجديد الأساسي وتنفيذه على المستوى الاقليمي.

٢- لقد أكد القرار ١١٨ (د-١٠) على ضرورة قيام الأمانة التنفيذية للجنة ببذل الجهود ضمن مواردها وامكانياتها لتنفيذ أقصى ما يمكن تنفيذه من برنامج العمل الزاخر الجديد لصالح أقل البلدان نموا في المنطقة. وطلب من الأمانة التنفيذية العمل على توجيه أكبر قدر من خدماتها الاستشارية نحو البلدين الأقل نموا في المنطقة، واستخدام مواردها في تقوية هياكلها الاساسية واتاحة المزيد من فرص التدريب لابنائهما وتصميم ومتابعة وتنفيذ مشاريع مشتركة بينهما. كما طالب الأمانة التنفيذية بأن تحرص في المحافل واللقاءات الدولية التي تحضرها وفي الدراسات والتقارير التي تعدها أو تساعد في اعدادها وتقديمها، على ابراز احتياجات التنمية في البلدين الأقل نموا في المنطقة، وما يتطلبه تنفيذ الخطط الانمائية فيهما، وعلى اعطاء الاولوية لهما في المشاريع المشتركة التي تقترحها الأمانة التنفيذية أو تقوم بتنفيذها.

٣- وناشد القرار الدول الاعضاء في الامم المتحدة، ولاسيما الدول الاعضاء في اللجنة، تأييد وتعضيد وتقوية الأمانة التنفيذية وامكاناتها في تنفيذ أحكامه.

٤- وعملا بهذه الاحكام فان مجهودات الاكوا بوصفها حلقة وصل في تنفيذ برنامج العمل الجديد الاساسي على المستوى الاقليمي قد اتجهت بالتالي، وعلى أساس الأولوية، نحو البلدين الأقل نموا في المنطقة. وبناء على ذلك وضمن اطار برنامج العمل تم القيام بعدد من النشاطات لصالح جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية.

ألف - الأنشطة البرنامجية العادية

٥- قدمت اللجنة في اطار برنامج عملها العادى مساعدة للبلدين الأقل نموا في مجالات التخطيط الانمائي، والادارة المالية، والتنمية الصناعية وتحديد المشروعات الصناعية، والصياغة والتقييم، والنقل والاتصالات، والديموغرافيا، والتنمية الزراعية، والاحصاء.

١١- في مجال التنمية الصناعية وتحديد المشروعات الصناعية والصياغة والتقييم قدمت المساعدة في اطار اعلان نيودلهي الذى اعتمده المؤتمر العام الثالث لليونيدو، لمساعدة البلدان الاقل نموا في اجراء مسح شامل لمواردها واعداد البرامج الصناعية لدعم الاستغلال المحلي لهذه الموارد .

١٢- لقد وضعت شعبة الصناعة برنامجا للتنمية الصناعية القائمة على أساس الموارد المتاحة في الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ليتم تنفيذه أساسا بموارد من خارج الميزانية . ويهدف البرنامج الى تحديد الصناعات الوطنية وشبه الاقليمية التي تقوم على الموارد الطبيعية في الدولتين . وقد عرضت وثيقة البرنامج مقدما على الجهة المختصة في الاكوا لارسالها الى الجهات المانحة المحتمله .

١٣- قدمت المساعدة الفنية عن طريق الخدمات الأستشارية الاقليمية الى اليمن الديمقراطية في المجالات التالية :

(أ) مشروع استخراج ملح البحر بواسطة الطاقة الشمسية : تم تقييم المقترحات الأخيرة المقدمة من قبل الخبير الأستشارى ورفعت التوصيات الخاصة بالنهوض بهذا المشروع وتحديثه .

(ب) **مصنع صغير للفولاذ** : جرى تقييم دراسة الجدوى التي أعدتها " الدستور انترناسونال " لانشاء مصنع صغير للفولاذ ليقوم على الحديد الخردة وقدم تقرير بذلك .

(ج) صناعة الزجاج : حدّدت الصلاحيات اللازمة لاجراء دراسة حول مدى ملاءمة انشاء مصنع متكامل للزجاج .

(د) صناعة الخزف : تم تحليل كثير من التقارير للتعرف على وفرة وملاءمة مختلف انواع المواد الخام وقدمت توصيات بذلك .

(هـ) دراسة القطاع الكهربائي : جرى تحليل للعرض المقدم من الخبير الاستشارى لاجراء دراسة مفصلة للقطاع الكهربائي في اليمن الديمقراطية وقدم تقرير ليشتمل على توصيات بهذا الشأن .

١٤- في مجال النقل والاتصالات قدمت المساعدة لليمن الديمقراطية في تقييم الوضع الحالي والتوقعات في المستقبل لجوانب النقل الخاصة بانتاج مشروع للملح في عدن .

٦- ففي مجال التخطيط الانمائي قام فريق مؤلف من مستشارين اقليميين وخبير استشارى بمهمة رسمية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حيث أعد ورقة قطرية شاملة تقدم للمؤتمر الاستعراضي للجهات المانحة الذى من المقرر عقده في عام ١٩٨٤ والذى أنيطت المسؤولية الرئيسية عنه الى برنامج الامم المتحدة الانمائي . وتجرى الاكوا اتصالات بهذا الشأن مع الوكالات الحكومية ووكالات الامم المتحدة . كما قام الفريق خلال نفس المهمة وبناء على طلب الحكومة باعداد وثيقة مشروع للمساعدة الفنية لوزارة التخطيط من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي . والغرض من هذا المشروع هو بناء القدرات المؤسسية والفنية في الوزارة في مجالات وضع الخطط وتنفيذها والحسابات القومية .

٧- وفي شهر شباط/فبراير ١٩٨٤ قام الخبير الاستشارى الاقليمي في التخطيط الانمائي بزيارة الى الجمهورية العربية اليمنية لتقييم الاوضاع الاقتصادية فيها في ضوء حالة التردى التي شهدها احتياطي العملات الاجنبية واستمرار العجز في ميزان المدفوعات. وقد تناول التقرير الذى قدمه الخبير الى الحكومة بالبحث السياسات الضريبية والنقدية بصورة شاملة، واستعرض أولويات الانفاق الحكومي والرأسمالي ، وقدم مقترحات لزيادة الايرادات. كما تضمن ايضا مقترحات لتحقيق توازن أفضل على صعيد الاموال الاحتياطية واستخدام العملات الاجنبية .

٨- وقامت الاكوا ، بموجب الصلاحيات التي أنيطت بها في رصد تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي على المستوى الاقليمي باعداد تقرير حول تنفيذ ومتابعة هذا البرنامج في البلدين . ويتناول التقرير المشكلات والانجازات والنواقص في تنفيذ برنامج العمل المذكور من قبل البلدين اضافة الى الحكومات والمنظمات المانحة ، ويوصي باتخاذ تدابير علاجية . ولدى قيام الاكوا بهذا النشاط عملت على تأمين الاتصالات مع منظمات الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية المختلفة كما انها ستكثف هذه الاتصالات لمناسبة التحضير للاستعراض النصفي لبرنامج العمل الجديد الأساسي .

٩- وفي مجال الادارة العالية قدمت المساعدة أثناء احدى المهمات الى الجمهورية العربية اليمنية في اعتماد الميزانية البرنامجية بوصفها أداة لازمة لتنفيذ الخطة الخمسية . كما قدمت تفصيلات أولية فيما يتعلق باقتراح لاعداد نموذج اقتصادى قياسي كلي للجمهورية العربية اليمنية يشمل وضع خطة عمل مفصلة وتحديد سبل التعاون بين الحكومة والاكوا .

١٠- اثر الزلازل المدمرة التي وقعت في نهاية عام ١٩٨٢ ، تمت أعمال متابعة لقرار الاكوا رقم ١١٧ (د-١٠) بشأن تعمير واصلاح المناطق المنكوبة بالزلازل (انظر التقرير المقدم تحت البند ٦ (ب - ٣) من جدول الأعمال المؤقت) .

١٥- فيما يتعلق بالقضايا الديموغرافية ، قامت الاكوا بمساعدة حكومة اليمن في تحليل المسح الديموغرافي لعام ١٩٨١ والتحضير للتعداد السكاني لعام ١٩٨٥ . وفيما يتعلق بهذا الاخير فقد شاركت الاكوا في اجتماع المراجعة الثلاثي الذى عقد في اليمن في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ وناقشت ، في جملة أمور ، امكانيات المشاركة بقدر أكبر في التعداد السكاني لعام ١٩٨٥ .

١٦- وفي اليمن الديمقراطية ساعدت الاكوا في تقديم المقترحات المتعلقة بمسح النشاطات الاقتصادية للأسر .

١٧- وفي مجال الزراعة قامت الاكوا بعدد من الدراسات لبرنامج الامم المتحدة الانمائي شملت شطرى اليمن وعالجت التحكم في جودة الحبوب وحفظ الغذاء وتحسين الغذاء على مستوى العائلة ، اضافة الى سياسات التسعير في الزراعة في اليمن ، وتخفيف الفقر في الأرياف في اليمن الديمقراطية . وقد شاركت الامانة التنفيذية في المشاورة الحكومية الاقليمية المشتركة بين منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة والاكوا حول التنمية الريفية في منطقة الشرق الأدنى ، وذلك في نطاق اعمال المتابعة لمؤتمر الامم المتحدة للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية . كما شاركت في اجتماع فريق الخبراء المعني باستعراض التجارب في مجال مشروعات التنمية الريفية في بلدان غربي آسيا .

١٨- في مجال الاحصاء استمرت الاكوا في تقديم المساعدة لدولتي اليمن في اطار برنامج تعزيز القدرات الوطنية في ميدان مسح الأسر ، حيث أحرز البلدان تقدما في تنفيذ المسوح والأعمال ذات الصلة وفي اطار تطوير الخدمات الاحصائية في اليمن ، استمر اثناء الفترة المستعرضة القيام بالنشاطات الاحصائية المنتظمة واجراء المسوح الاقتصادية والاجتماعية . وقد شمل ذلك مسحا للأسر الزراعية ومسحا آخر حول مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية في المناطق الريفية ، وتقريرا يحتوى على مقترحات لتطوير وتوسيع نظم جمع البيانات بغرض متابعة وتقييم خطط التنمية السنوية ، ودراستين شاملتين حول احصاءات التجارة الخارجية ، وترتيبات لمعالجة البيانات الخاصة بالمسوح الميدانية .

باء- نشاطات الاكوا المدعومة من قبل وكالات أخرى تابعة للامم المتحدة

١٩- جرى القيام بالنشاطات بتمويل من الاكوا أو بصفة مشتركة مع وكالات أخرى تابعة للامم المتحدة . وقد تركز الأهتمام في هذه الفئة من النشاطات على الأحصاء والمسوح الأسرية والمسوح الديموغرافية التي تمت في معظمها في الجمهورية العربية اليمنية . وهكذا وفي اطار مشروع مسوح الأسر المدعوم من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي قدمت المساعدة لليمن في مجال مسح الأسر الزراعية ، ومسح الدخل والانفاق لدى الأسر ، ووضع المبادىء التوجيهية لمسوح الأسر ، وتدريب العاملين ، ومعالجة البيانات ، واستخدام الحاسبات الآلية في المسوح الاقتصادية والاجتماعية .

٢٠- قدمت الاكوا ،بمساعدة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، خدمات استشارية لتحديد البرامج الصناعية المشتركة بين شطرى اليمن . وقامت بعثة رسمية بمهمة الى دولتي اليمن لمناقشة المشروعات المقترحة مع المسؤولين المختصين . وقد استقبلت الفكرة بالترحيب ،وتم بناء لذلك اعداد تقرير يشتمل على افكار متعددة لمشروعات صناعية مشتركة ،مع خطة عمل مبدئية . ورغم أنه قد تم اقتراح أكثر من ١٥ مشروعا مشتركا فقد أوصي بتنفيذ أربعة منها فقط في هذه المرحلة حتى لا يكون العبء ثقيلا على الدوائر المختصة .

٢١- وضعت الاكوا في مجالات احصاءات العمالة وبمساعدة منظمة العمل الدولية ، خطط تبويب لمسوح الأسر الزراعية وللاستبيان الخاص بالنساء العاملات .

٢٢- قامت الاكوا خلال الفترة موضوع التقرير بتنفيذ وادارة مشروعات تم تمويلها من الصندوق التطوعي لعقد الامم المتحدة الخاص بالمرأة وشملت النشاطات الرئيسية التي تمت خلال عام ١٩٨٣ ما يلي : (أ) اعداد دراسات حالة حول وضع المرأة في الخطة الوطنية لليمن الديمقراطية ؛ (ب) واعداد دراسة في اليمن الديمقراطية بالتعاون مع الاتحاد العام لنساء اليمن ، لتقييم وضع المرأة وتحديد المتطلبات والنشاطات اللازمة لتلبيتها ؛ (ج) وتنظيم حلقة تدريبية في اليمن الديمقراطية حول انتاج مواد الاتصالات والمواد السمعية والبصرية لبرنامج الأرشاد النسائي ؛ (د) وتنظيم حلقة تدريبية لـ ٢٥ امرأة رائدة حول بناء المؤسسات غير الحكومية . وبالاضافة الى ذلك قدمت الاكوا الدعم الفني لمشروع تدريبي وانتاجي يستمر لمدة عام وينفذه برنامج الامم المتحدة الانمائي لتطوير قدرات النساء العاملات في الحرف الوطنية في اليمن الديمقراطية .

جيم - المساعدات من المصادر الأخرى

٢٣- قام عدد من البلدان غير الاعضاء في اللجنة وكذلك عدد من المؤسسات الأخرى بتقديم المساعدة للاكوا للاضطلاع بعدد من المشروعات لصالح البلدين الاقل نموا في المنطقة .

٢٤- تشترك الاكوا بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للسيطرة على الطاقة (AFME) في تقديم الخدمات الاستشارية لعدة مشروعات في اليمن تشمل التدريب على استخدام الطاقة الشمسية والتصميم المعمارى للمراكز الاجتماعية في المناطق الريفية(العائدة لمشروع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي) وفحص تكنولوجيا الطوب اللبن . واذا ثبت نجاح هذا النشاط الاخير فسوف يجرى اعتماده في اليمن الديمقراطية ايضا .

٢٥- ويتوقع ان تتولى الاكوا بمساعدة الوكالة الفرنسية للسيطرة على الطاقة ايضا تنفيذ مشروع تجريبي لمعالجة البيانات حول آبار المياه بواسطة الحاسب الآلـــي .والهدف من هذا المشروع هو دراسة امكانية اعتماد الطاقة الشمسية في مجال الاجهزة الصغيرة (مضخات المياه) في اليمن والتي ستكون ،اذا ثبتت جدواها ،فاتحة للقيام بعدد من المشروعات المماثلة الاخرى في دولتي اليمن .

٢٦- تدعم حكومة هولندا الاكوا بتمويلها مشروعا لدراسة التنمية الزراعية المتكاملة في احدى المناطق الجبلية في اليمن . ومن المقرر ان يعقد اجتماع خبراء تشترك فيه الاكوا بشأن هذا المشروع.

٢٧- لقد تم التوصل الى تفاهم بين الاكوا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية بشـــأن تنسيق النشاطات ووضع برنامج مشترك وصياغة الأولويات وتحديد مجالات المساعدة التي ينبغي تقديمها لدولتي اليمن .

٥ ' قرار اللجنة رقم ١٢٣ (د-١٠) بشأن الدراسة العامة للأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

كانت اللجنة قد نظرت في الدورة العاشرة في موضوع الدراسة العامة للأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني على ضوء المعلومات التي قدمتها الامانة التنفيذية في الوثيقة رقم E/ECWA/166 ومحتويات التقرير الذى اعدته عن الموضوع شركة الخبراء العرب في الهندسة والادارة (تيم) تحت عنوان " تقرير نهائي حول الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا " والمعروض على الدورة العاشرة في الوثيقة E/ECWA/166/Add.1 . ولما كان هذا التقرير قد وزع على الاعضاء في وقت متأخر لان مؤسسة (تيم) لم تتمكن من انجازه في وقت مبكر بسبب احداث غزو لبنان والاضطرابات التي نشأت عنه، ولما كانت الوثائق الملحقة بالدراسة لم توزع على الاعضاء لعدم اكتمالها للأسباب آنفة الذكر، وبما ان بعض الوفود اعلنت عن رغبتها في ان يستفاد من الدراسة بعرض محتوياتها بالطريقة المناسبة على المؤتمر الدولي حول قضية فلسطين الذى كان مقررا له ان ينعقد في باريس او جنيف خلال آب/اغسطس ١٩٨٣، فقد اتفق الاعضاء بعد مناقشة الموضوع من مختلف جوانبه على اصدار القرار رقم ١٢٣ (د-١٠) بتاريخ ١١/٥/١٩٨٣ الذى تضمن ما يلي :

أ- ارسال التقرير الوارد في الوثيقة E/ECWA/166/Add.1 تحت عنوان (تقرير نهائي حول الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا) الى الاعضاء لدراسته وتزويد الامانة التنفيذية بملاحظاتها او تعديلاتها عليه في موعد اقصاه ١٥ حزيران/يونيو ١٩٨٣ .

ب- تشكيل لجنة فرعية من الاعضاء التالية اسماؤهم: منظمة التحرير الفلسطينية، مصر، العراق، الكويت، الاردن، المملكة العربية السعودية ومن يرغب الحضور من الاعضاء والاخرين لتجتمع في مقر الامانة التنفيذية في المدة ٢٨/٦ - ١/٧/١٩٨٣ من اجل اعادة صياغة التقرير المشار اليه في (أ) في ضوء الملاحظات التي ترد من الاعضاء ومناقشات اللجنة الفرعية ومع ملاحظة حذف قائمة الوثائق الملحقة بالتقرير والوارد ذكرها في الصفحة ١٣١ و١٣٢ منه ومن ثم وضع التقرير بصيغته النهائية كوثيقة صادرة عن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بهدف تقديمه الى المؤتمر الدولي حول القضية الفلسطينية .

جـ- تكليف الامين التنفيذى بارسال التقرير المشار اليه في (أ) مع الوثائق الملحقة به الى الاعضاء لدراسته تمهيدا لبحثه في الدورة الحادية عشرة للجنة .

وقد عقدت اللجنة الفرعية فعلا عدة جلسات في مقر الامانة التنفيذية وانتهت الى وضع دراسة موجزة عن الموضوع للعرض على المؤتمر الدولي حول فلسطين. وقد وزعت نسخ من هذه الدراسة على جميع اعضاء اللجنة في حينه.

وعمدت الامانة التنفيذية الى موافاة الاعضاء نسخة كاملة من التقرير حول الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا الوارد في الوثيقة رقم E/ECWA/166/ADD.1 مع جميع الوثائق الملحقة به لدراسته تمهيدا للنظر به في الدورة الحادية عشرة وذلك تنفيذا لقرار اللجنة رقم ١٢٣ (د-١٠) بتاريخ ١١/٥/١٩٨٣.